

كندا تحجب ترافع سعد الجبري عن نفسه لحماية أسرار تتعلق بالأمن القومي

قالت صحيفة "nationalpost ناشونال بوست" إن الحكومة الكندية تسعى إلى إصدار أمر قضائي لمنع المسؤول الاستخباراتي السعودي السابق سعد الجبري، من الكشف عما وصفته بمعلومات أمنية حساسة في دعوى مدنية ضده، قد تضر بالأمن القومي.

وبحسب تقرير الصحيفة الذي ترجمته (وطن)، فإنه في طلب إلى المحكمة الفيدرالية، يطلب محامو الحكومة أمراً بموجب قانون الأدلة الكندي – يؤكد حظر الكشف عن المواد – وكذلك أمر قضائي يمنع سعد الجبري أو محاميه من تقديم معلومات معينة في محكمة أونتاريو.

ووصفت الصحيفة هذا الأمر بأنه أحدث تطور في المعركة القانونية، التي يخوضها سعد الجبري، ضد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ويزعم فيها أن الحاكم الفعلي للسعودية "ابن سلمان" أرسل فرقة اغتيال إلى كندا لاغتياله.

ويشار إلى أنه قبل عدة أشهر، تدخلت وزارة العدل الأمريكية لنفس السبب في أمريكا وانتهى الموضوع

بإسقاط القضية المرفوعة ضد سعد الجبري بأمريكا.

وادعت مجموعة من الشركات السعودية في محكمة "أونتاريو" العليا، أن الجبري الذي يعيش الآن في "تورونتو" اختلس مليارات الدولارات. ويُزعم أن الحكومة السعودية هي التي أنشأت هذه الشركات كواجهة سرية لأغراض مكافحة الإرهاب.

من جانبه ينفي الجبري ارتكاب أي مخالفات ويقول إن الشركات تخضع الآن لسيطرة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الذي تولى السلطة في 2017.

ويزعم المسؤول السعودي الذي عمل لسنوات في المخابرات السعودية، أن إجراء محكمة "أونتاريو" يعد جزء من محاولة لإيذائه وترهيبه لأنه كان من الداعمين الرئيسيين لولي العهد السابق محمد بن نايف.

ورفع الجبري دعوى قضائية في الولايات المتحدة قبل عامين، ادعى فيها أن محمد بن سلمان أرسل فرقة إلى كندا لاغتياله، بعد وقت قصير من مقتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بتركيا عام 2018.

ويقول "الجبري" إن المؤامرة ضده أحبطتها السلطات الكندية.

بالإضافة إلى ذلك، رفعت الشركات السعودية دعوى مدنية في الولايات المتحدة، موازية لقضية "أونتاريو" ضد الجبري.

وأكدت الحكومة الأمريكية امتياز أسرار الدولة في تلك الإجراءات، مما دفع المحكمة إلى رفض الدعوى أواخر العام الماضي.

ولدعم الجهود المبذولة لإيقاف إجراءات "أونتاريو"، أشار جون أدير، محامي سعد الجبري، إلى أنه سيقدم إشعارًا بالطلب وإفادة خطية إلى محكمة المقاطعة.

سعد الجبري يمتلك أسرار خطيرة:

ويقول طلب الحكومة الكندية الذي يسعى لوقف الجبري عن الشهادة، أن المواد التي سيكشف عنها من المحتمل أن تحتوي على معلومات تتداخل مع المعلومات المستبعدة من إجراءات الولايات المتحدة على أساس امتياز أسرار الدولة.

وفي 24 مايو ، نصح المحامون الفيدراليون محامي سعد الجبري، بأن المواد التي ينوي تقديمها "تشكل معلومات حساسة أو يحتمل أن تكون ضارة"، وأنه طُلب منه تقديم إشعار إلى المدعي العام بموجب قانون الأدلة الكندي.

وفي 31 مايو، تلقت المدعية العامة إشعارًا من مسؤول في دائرة المخابرات الأمنية الكندية بموجب قانون الأدلة الكندي، بأنها تعتقد أنه قد يتم الكشف عن معلومات حساسة في إجراءات أونتاريو. وفي نفس اليوم تم إبلاغ "أدير" وإخباره بوجود خطر قانوني على الكشف عن المواد.

ويقول المحامون الفيدراليون إن المدعي العام يعتزم تقديم طلب بموجب القانون لعقد جلسة استماع كاملة بشأن المعلومات في مركز القضية ، لكن "هذه العملية ستستغرق بعض الوقت".

وتشير المراسلات عبر البريد الإلكتروني في ملف المحكمة ، إلى أن المناقشات جرت بين المحامين في وقت مبكر من هذا الشهر.

وقال "أدير" إنه لن يقدم أيًا من المواد المعنية قبل 13 يونيو.

ولم يكن أدير متاحًا على الفور للتعليق. ليس من الواضح متى قد يتم عقد جلسة استماع بشأن الاقتراح الفيدرالي الخاص بأمر قضائي.